

قانون جديد لمكافحة التسول في وزارة الشؤون

عضو مجلس الشعب: ظاهرة التسول لم تعد مقتصرة على المعاقين بل تعدتهم إلى بنات وشباب قادرين على العمل

| محمود الصالح



تعكف اللجنة الخاصة بتعديل قانون مكافحة التسول على صياغة التعديلات المطلوبة التي من شأنها معالجة هذه الظاهرة التي بدأت تشكل خطراً واضحاً على المجتمع.

وفي هذا الموضوع دعا عضو مجلس الشعب محمود بلال إلى ضرورة الإسراع في إيجاد نص تشريعي يعالج ظاهرة التسول التي أصبحت مستفحلة في المجتمع. وقال في تصريح له لـ«الوطن»: إن ظاهرة التسول أصبحت عابرة، وهي مهنة منظمة وتدار بدقة، وتتنامى بشكل كبير. ولم تعد الظاهرة مقتصرة على الانتشار في الشوارع، إنما أصبحت تدهم البيوت، ولا يخفى مقدار الخطر الذي يرافق هذا التحول في الظاهرة من جرائم متنوعة منها القتل والسرقة، وأضاف بلال: إن هذه الظاهرة لم تعد مقتصرة على الأطفال والمعاقين بل أصبحت تتعداهم إلى أشخاص سليمي البنية شابوات وشباباً قادرين على العمل.

جرس: القانون الحالي قديم جداً ولا يتناسب مع متطلبات العصر

وفي إطار ذلك يصعب موضوع مكافحة هذه الظاهرة من أولى الأولويات لما لها من خطر على المجتمع، ويرى بلال أن مكافحة هذه الظاهرة ليست مسؤولية جهة واحدة بل هي مسؤولية عدة جهات ووزارات وبغية الوصول إلى المعالجة لهذه الظاهرة يصبح من المهم إصدار تشريع خاص يحدد الجهة المسؤولة عن المعالجة.

مدير الشؤون القانونية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهو عضو اللجنة المختصة بتعديل قانون مكافحة التسول والتشرد حسام جرجس بين في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المختصة بإعداد وتطوير التشريعات اللازمة للنهوض بالواقع الاجتماعي بالتعاون مع الجهات المعنية وبهدف التطوير

النوعي في مستوى وجودة الخدمات المقدمة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ولا سيما دور رعاية وتشغيل المتسولين والمشردين بما يعكس إيجاباً على الشرائح المستهدفة بخدمة هذه المؤسسات وجه وزير الشؤون بضرورة تعديل القانون الخاص بمكافحة ظاهرة التسول والتشرد لأن هذا القانون أصبح قديماً جداً ولا يتناسب مع مضمون المواد الموجودة فيه ومع متطلبات العصر.

وأضاف جرجس: إن تعدد المصادر التشريعية بسبب إرباكاً في العمل بين المديرية والقضاء والشرطة حيث أن

الحالات موزعة بين القانون رقم ١٦٦/ لعام ١٩٧٥، والقانون رقم ٢٠٠/ الخاص بالمتسولين العجزة إضافة إلى قانون العقوبات ما يجعل الحاجة ملحة لتعديل القانون وتضمينه كل المواد الخاصة بالتسول في التشريعات الأخرى، ونتيجة الحرب الإرامية على سورية ظهرت حالات من التشرد والتسول لم تكن موجودة قبلها لراطفال مشردين- مسنين- أشخاص ذوي إعاقة) والقانون مخصص لرعاية فئة عمرية في سن العمل لا تتناسب مع الفئات التي تم ذكرها، إضافة إلى وجود ظواهر مجتمعية منها «النباشون» في القمامة والتسول الإلكتروني تحت بند نداء

إنساني. ويرى جرجس ضرورة التركيز في القانون على مواد تتعلق بتأهيل المتسولين والمشردين وتمكينهم بهدف إعادة دمجهم في المجتمع، وأهمية التأكيد ضمن القانون على تعزيز التشاركية والتشبيك مع الجهات ذات الصلة (الحكومية وغير الحكومية)، ويجب توضيح دور وواجب كل جهة معنية بهذا الملف بشكل واضح ومحدد لأن مكافحة التسول والتشرد قطاعياً ووزارياً تبدأ من ضبط ورصد المتسولين عبر وزارة الداخلية مروراً بوزارة العدل التي يمثل أمامها التسول العربية السورية والخاصة بهذه الظاهرة.

الشتاء يرفع أسعار الغاز المنزلي

أسطوانة الغاز المعدنية تسجل ٧٠٠ ألف ليرة في السوداء

| عبد المتعم مسعود

لمخصصات تكامل.

وطالب برغشة بإعادة تفعيل رخص تعبئة الغاز المنزلي الصغيرة للمعتدين والتي توقفت منذ سنوات وذلك لحاجة المستهلك إليها ولإبعاد المعتد عن المخالفة مشيراً إلى أن سعر تعبئة الغاز الواحد منها ٧٠٠ ألف ليرة وذلك بزيادة ٣٠٠ ألف عن سعرها الحكومي داعياً إلى إيجاد حل لهذه المسألة وتوفير حاجة المستهلكين منها.

وكشف برغشة في تصريح لـ«الوطن»، عن مطالبات محروقات المعتدين لغيت رخصهم بإعادة الأسطوانات أو دفع أمانتها بالسعر الراجح حالياً كاشفاً عن أن سعر الأسطوانة الفارغة حالياً يتجاوز ٧٠٠ ألف بالأسواق السوداء في حين أن سعرها الحكومي عند ٤٠٠ ألف ليرة.

ووفقاً لرئيس جمعية معتمدي الغاز فين سعر أسطوانة الغاز المنزلي المعبأة وصل لسعر ١٥٠ ألف ليرة وتجاوز ١٨٠ ألف ليرة للأسطوانة اللبنانية.

وبين برغشة أنه في حين سعر أسطوانة الغاز الصناعي قد ارتفع في السوق السوداء ليهازم ٣٠٠ ألف معبأة السبب في زيادة الطيب على الغاز وبالتالي ارتفاع أسعاره لاستخدامه في التدفئة من ناحية ولعدم كفاية حصة الفعاليات من المادة وفقاً



الأمطار الأخيرة حسنت من غزارة مياه نبع الفيحة فزادت ساعات التزويد

مدير مياه دمشق لـ«الوطن»: تحديد مراكز لدفع الفواتير نقداً وتخصيص أخرى للاستعلام عن كيفية استخدام الدفع الإلكتروني

| محمد منار حميحو

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها محمد عصام الطباع أنه نتيجة هطل الأمطار الغزيرة في الأيام الماضية حصل تحسن بسيط في غزارة مياه نبع الفيحة ما أدى إلى زيادة ساعات التزويد لكل المناطق.

وفيما يتعلق بالدفع الإلكتروني أكد الطباع في تصريح لـ«الوطن»، أنه أمس تم تحديد عدد من مراكز الجباية في مدينة دمشق وريفها حتى تستقبل المواطنين للدفع النقدي النسبية الأكبر منها في ريف دمشق، على حين تم تحويل باقي المراكز إلى مراكز استعمال للمواطنين عن كيفية استخدام الدفع الإلكتروني، أي إن نسبة ٥٠ بالمئة من المراكز تم تحويلها إلى مراكز استعمال عن كيفية الدفع الإلكتروني.

وبين الطباع آلية التسديد عبر الدفع الإلكتروني وذلك أن المواطن يستطيع الدفع عبر الحساب في البنوك وهذه الآلية مطبقة منذ ثلاث سنوات في مؤسسة المياه أو عن طريق شركتي الاتصالات وهذه الآلية الجديدة سوف يتم تطبيقها اعتباراً من اليوم الأول من العام الجديد، لافتاً إلى أن المؤسسة تبنت الطريقة التي يستطيع من خلالها المواطن إنشاء الحساب وآلية التطبيق إضافة إلى وجود مراكز الاستعلام التي سوف

تساعد في ذلك. وفيما يتعلق بموضوع الموظفين الذين كانوا يقومون بعمل الجباية بين الطباع أنه ستكون هناك مراكز لتقديم الخدمات للمواطنين، مثل توزيع اللصاقات أو الإذارات أو أن المواطن لديه مشكلة تحتاج إلى حل في موضوع المياه وغيرها من الخدمات التي يمكن أن تقدم للمواطنين.



الاستعلام عن فواتير وكميات المياه المستجرة عبر موقع المؤسسة

ورأى الطباع أن الانتقال إلى خدمة الدفع الإلكتروني خطوة جيدة باعتبار أنها تخفف العبء على المواطنين وذلك بأنهم يستطيعون تسديد فواتيرهم من منازلهم من دون أن يتحملوا أعباء القدوم إلى مراكز الجباية لتسديد الفواتير.

وفيما يتعلق بمناطق ريف دمشق أكد الطباع أن النسبة الأكبر حالياً من مراكز الجباية التي تم تخصيصها لاستقبال المواطنين الراغبين بدفع فواتيرهم نقداً تم تحديدها في ريف دمشق، لافتاً إلى أن المواطن يستطيع تسديد الفواتير في أي مركز سواء في مدينة دمشق أو ريفها باعتبار أن الشبكة واحدة لكل المؤسسة. وبين الطباع أن المواطن من خلال موقع المؤسسة يستطيع أن يستعلم عن كل فواتيره كاملة وما هي كمية المياه التي استجرها.

الانتقال إليه بشكل كامل. وفيما يتعلق بموضوع الموظفين الذين كانوا يقومون بعمل الجباية بين الطباع أنه ستكون هناك مراكز لتقديم الخدمات للمواطنين، مثل توزيع اللصاقات أو الإذارات أو أن المواطن لديه مشكلة تحتاج إلى حل في موضوع المياه وغيرها من الخدمات التي يمكن أن تقدم للمواطنين.